مجلة الدراسات القانونية و السياسية

المجلد 11 العدد 02 جوان 2025 | ص ص:74-88

تحديات حوكمة مؤسسات الدولة في ليبيا

Challenges of governance of state institutions in Libya

علي مصباح محمد الوحيشي*

الأكاديمية الليبية للدراسات العليا

alielwahishi@gmail.com

- تاريخ الإرسال: 2025/03/12 - تاريخ القبول: 2025/05/29 - تاريخ النشر: 2025/06/05

ملخص:

تلعب الحوكمة دوراً محورياً في تحسين أداء وفعالية مؤسسات الدولة والرفع من كفاءتها، فهي بمثابة حجر الزاوية الذي تعتمد عليه الحكومات في تحقيق الشفافية والكفاءة والمساءلة، إلا أن الحوكمة تواجه تحديات كبيرة بصفة عامة، وفي ليبيا بصفة خاصة، وذلك بسبب التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية وإنتشار الفساد الذي أعاق وجود إطاراً قانونياً فعال لإدارة مؤسسات الدولة، مما أضعف الثقة بين الموطنين والمؤسسات الحكومية، الأمر الذي يتطلب جهوداً لمعالجة هذه التحديات بما يسهم في إستقرار الدولة الليبية.

كلمات مفتاحية: الحوكمة، المؤسسات، الشفافية، الكفاءة، المساءلة، التحديات.

Abstract

Governance plays a pivotal role in improving the performance and effectiveness of state institutions and raising their efficiency. It is the cornerstone on which governments rely to achieve transparency, efficiency and accountability. However, governance faces major challenges in general, and the Libyan situation in particular, due to political, security and economic challenges, and the spread of corruption that has hindered the existence of an effective legal framework for managing state institutions, which weakened the trust between citizens and government institutions, which requires efforts to address these challenges in a way that contributes to the stability of the Libyan state.

Keywords: Governance, institutions, transparency, efficiency, accountability, challenges.

* -المؤلف المرسل:

مقدمة:

يعد مصطلح الحوكمة من أكثر المصطلحات إستخداماً في الآونة الأخيرة، حيث أصبح يستخدم على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، وترتبط الحوكمة بتحسين أنشطة الحكومة وأداء قطاعات الدولة المختلفة، ورغم أنه من الممكن أن يكون هناك اتفاق على ما يشكل الحوكمة السليمة ومزاياها؛ إلا إن الصعوبات في الواقع تكمن في غموض المصطلح نفسه، لقد أظهرت التجربة العملية أن الحوكمة مصطلح مرن ومعقد في آن واحد، فمن خلال هذه الورقة يمكن تحديد العديد من التعريفات التي تصف بشكل أو بآخر العديد من الخصائص المشتركة لمفهوم الحوكمة، وتحديد الدور البارز الذي تلعبه الحوكمة في تحسين أداء وفعالية مؤسسات الدولة، وذلك من خلال إتباع جملة من الخطوات المتمثلة في: الشفافية، والكفاءة، والمشاركة السياسية، والإستقرار، مع تبيان التحديات التي تواجه حوكمة مؤسسات الدولة الليبية في ظل الإنقسام السياسي الحاصل في البلاد، وما تشهده ليبيا من إستقرار أمني هش، وإنتشاراً للفساد في مؤسسات الدولة.

إشكالية البحث:

تعد الحوكمة أحد العوامل الرئيسية لإستقرار أي دولة خاصة في سياق الأزمات والصراعات المسلحة، وليبيا تعد نموذجاً يمر بتغيرات عميقة منذ عام 2011، مما جعل ليبيا تواجه تحديات كبيرة في حوكمة مؤسساتها، ينطلق هذا البحث من طرح التساؤل التالي: **ما المقصود بالحوكمة؟ وما هي آلياتها المستخدمة في تحسين أداء وفعالية مؤسسات الدولة؟ وما هي التحديات التي تواجه حوكمة مؤسسات الدولة في ليبيا؟**

الفرضية

تعتبر الحوكمة أداة أساسية في تحسين أداء مؤسسات الدولة وإستقرارها، وتعتمد على مجموعة من الآليات والقوانين والمعايير التي تحدد كيفية إدارة مؤسسات الدولة بفاعلية، وفي ظل غياب هذه الآليات تفشل الدولة في حوكمة مؤسساتها، ومن هذا المنطلق تستند فرضية البحث: على أن هناك مفاهيم مختلفة للحوكمة، وإن كانت تهدف جميعها في العموم إلى تحسين فاعليات المؤسسات والرفع من كفاءتها، كما تلعب آليات الحوكمة دوراً رئيسياً في فعالية مؤسسات الدولة، في حين تشكل التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية وإنتشار الفساد عوائق رئيسية تحول دون حوكمة مؤسسات الدولة الليبية.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:-

- تحديد مفهوم الحوكمة.
- إيضاح دور الحوكمة في تحسين أداء وفعالية مؤسسات الدولة.

- تبيان التحديات التي تعيق حوكمة مؤسسات الدولة في ليبيا.

أهمية البحث

- تبرز أهمية البحث في تحديد مفهوم الحوكمة ودورها في تحسين فعالية مؤسسات الدولة من أجل تحقيق إستقرار وتنمية مستدامة، وذلك من خلال تعزيز الشفافية، والمساءلة، والحد من الفساد، وتوسيع نطاق المشاركة في صنع القرار، بما يمكن من إتخاذ القرارات بشكل أسرع وأكثر فعالية.
- توضيح التحديات التي تواجه حوكمة المؤسسات في الدولة الليبية والتي تساعد في فهم نقاط الضعف والخلل في مؤسسات الدولة، بما يفيد صانعي السياسات العامة في الدولة الليبية لمواجهة تلك التحديات.

منهجية البحث

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على الإشكالية إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لإيضاح دور الحوكمة في تحسين أداء وفعالية المؤسسات والرفع من كفاءتها، بالإضافة لإستخدام منهج دراسة الحالة لدراسة التحديات التي تواجه حوكمة مؤسسات الدولة الليبية.

الإطار الزمني والمكاني

ينحصر الإطار الزمني لدراسة تحديات حوكمة مؤسسات الدولة في ليبيا في الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2025، بينما الإطار المكاني يركز على ليبيا كدراسة حالة.

محاور البحث

- مفهوم الحوكمة وآلياتها.
- التحديات التي تواجه حوكمة مؤسسات الدولة في ليبيا وتشمل:-
  - التحديات السياسية
  - التحديات الاقتصادية
  - التحديات الأمنية

الدراسات السابقة

1- دراسة آمال العبيدي (2020). بعنوان: **دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا الواقع والتحديات والآفاق**، ترصد هذه الدراسة أبرز التحديات التي تواجه الحوكمة في ليبيا خلال مرحلة بناء المؤسسات، خصوصاً في الفترة الإنتقالية بعد سقوط نظام معمر القذافي، مع التركيز على مرحلة الصراع منذ عام 2014، حيث أوضحت الدراسة بأن ليبيا تعاني من مشاكل إنتشار المجموعات المسلحة، والإنقسام السياسي، وإزدياد وتيرة العنف وعدم الإستقرار، وتفتت النسيج الاجتماعي، ومشاكل اقتصادية، كل ذلك حال دون حوكمة مؤسسات الدولة الليبية.

2- دراسة صلاح عبدالسلام وسالمة مفتاح (2020). بعنوان: **الحوكمة ودورها في تحقيق الإصلاح الإداري في المؤسسات الليبية**، خلصت الدراسة إلى إن المؤسسات الإدارية في ليبيا لازالت تفتقر إلى تطبيق المبادئ الأولية للحوكمة في إدارة أعمالها، الأمر الذي إنعكس سلباً على مستوى الأداء والذي بدوره أدى إلى قصور واضح في مواكبة التطورات العلمية الحديثة للمؤسسات العالمية.

3- دراسة عبد السلام عبد الجواد. (2025). بعنون: **دور مؤشرات الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة**. توصلت الدراسة إلى أن ضعف وتدني مؤشرات الحوكمة في ليبيا خلال فترة الدراسة ساهمت في صعوبة الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب من الحكومة الليبية اتخاذ التدابير اللازمة للأخذ بالأسباب التي من شأنها الرفع من مؤشرات الحوكمة العالمية، وإرساء قواعد الأمن والإستقرار السياسي، ونبذ العنف الذي سيعزز من إمكانية تحقيق مستويات عالية في مؤشرات الحوكمة، والتحول من الأدنى إلى الأعلى في قيم المؤشرات المختلفة للحوكمة.

المحور الأول:- مفهوم الحوكمة وآلياتها

أولاً:- مفهوم الحوكمة

إن مفهوم الحوكمة Governance ليس مفهوماً جديداً فهو قديم قدم الحضارة الإنسانية، فـ الحوكمة تعني "عملية إتخاذ القرار والعملية التي يتم من خلالها تنفيذ القرارات أو عدم تنفيذها، ويمكن إستخدام الحوكمة في سياقات متعددة مثل: حوكمة الشركات، والحوكمة الدولية، والحوكمة الوطنية، والحوكمة المحلية.[1] كما يُشير مصطلح الحوكمة إلى مجموع الطرق العديدة التي يستخدمها الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة لإدارة شؤونهم المشتركة، إنها العملية المستمرة التي يمكن من خلالها استيعاب المصالح المتضاربة أو المتنوعة وإتخاذ إجراءات تعاونية حيالها.[2]

بينما يرى جيمس روزيناو بأن مصطلح الحوكمة "يشمل أنشطة الحكومات، ولكنه يشمل أيضاً العديد من القنوات الأخرى التي تتدفق من خلالها الأوامر في شكل أهداف محددة، وتوجيهات صادرة وسياسات متبعة".[3] في حين إستخدم هارلاند كليفلاند مصطلح الحوكمة كبديل عن الإدارة العامة، مبيناً إن ما يريده الناس هو حكومة أقل وحوكمة أكثر، وقد حدد الحوكمة بمجموعة من المفاهيم المتمثلة في: أن المنظمات التي تنجز الأمور لن تكون بعد الآن بشكل هرمي حيث تتركز السيطرة في القمة، بل ستكون عبر أنظمة وشبكات متشابكة، تكون السيطرة المركزية فيها

[1] - Yap Kioe Sheng. (n.d). What is Good Governance?. United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific. □
https://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf
[2] - Thomas G Weiss. (2000). Governance, good governance and global governance: conceptual and actual challenges. Third World Quarterly, Vol 21, No 5, pp 795– 814, p. 796
https://library.fes.de/libalt/journals/swetsfulltext/11375717.pdf
[3] - James N Rosenau, 'Governance in the Twenty-First Century', Global Governance, 1, (1) 1995, p 14.

ضعيفة والسلطة موزعة ومراكز القرار متعددة، وتكون المنظمات أفقية، والطريقة التي تحكم بها تكون جماعية وتوافقية وتشاورية.[1]

بينما يعرف فرنسيس فوكوياما الحوكمة: بأنها قدرة الحكومة على وضع القواعد وتنفيذها وتقديم الخدمات، بغض النظر عما إذا كانت تلك الحكومة ديمقراطية أم لا، حيث يتم التركيز على القوة الأساسية وليس القوة الإستبدادية، كما يستبعد فرنسيس فوكوياما المساءلة الديمقراطية من تعريف الحوكمة، وهو يري إننا غير قادرين على صياغة نظرية للعلاقة بين الحوكمة والديمقراطية، وفكرة إن الديمقراطية والحكم الرشيد Good Governance يدعمان بعضهما البعض هو أقرب إلى النظرية منه إلى حقيقة مثبتة تجريبياً، حيث لا نستطيع أن نثبت تجريبياً الصلة إذا عرفنا أحدهما على أنه يشمل الآخر.[2]

في حين يعرف البنك الدولي الحوكمة "بأنها الطريقة التي يمارس بها بلد ما السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية، وقد حدد البنك الدولي ثلاثة جوانب مميزة للحوكمة: (أ) شكل النظام السياسي؛ (ب) العملية التي تُمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما من أجل التنمية؛ (ج) قدرة الحكومات على تصميم وصياغة وتنفيذ السياسات وأداء الوظائف.[3]

يتضح مما سبق إن مصطلح الحوكمة يستخدم لوصف العملية التي يتم من خلالها إتخاذ القرارات وتنفيذها نيابة عن مواطني الأمة، إنها مزيج من السلطة السياسية والمؤسسية لتوفير التوجيه والقيادة والسيطرة، وضمان الإدارة الفعالة، وإدارة الموارد من أجل التنمية.

إن مصطلح الحوكمة يشير إلى عملية ممارسة السلطة لحكم الناس، أو تنظيم الشؤون العامة في الدولة، حيث تتعلق الحوكمة بالإدارة الفعّالة لشؤون بلد ما على كافة المستويات، وضمان سلامة أراضيه، وتأمين سلامة ورفاهية الشعب بشكل عام، وهي تتعلق بقواعد صنع القرار الجماعي في البيئات التي يوجد فيها تعدد للجهات الفاعلة أو المنظمات، حيث تقدم الحوكمة القطاع الخاص والمجتمع المدني بما في ذلك نظام الحكومة المحلية، كمشاركين في عملية الحكم من خلال التغييرات في أدوارهم الفرعية، والمشاركة المباشرة في المجالات التي كانت حكراً على المجال العام.

ثانياً:– آليات الحوكمة

إن تعزيز أطر الحوكمة يشكل شرطاً أساسياً لتحسين عمل وكفاءة مؤسسات الدولة، فالحوكمة تسهم في تحسين أداء وفعالية مؤسسات الدولة من خلال تبني ممارسات الحوكمة الرشيدة عبر تبني مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس نجاح السياسات والمبادرات الحكومية، وتحديد نقاط الضعف، وكذلك من خلال إعادة هيكلية الإجراءات الإدارية، لتقليل

[1]- Sweta Mishra. (1997). Concept of Governance. https://egyankosh.ac.in/bitstream/123456789/76697/1/Unit-4.pdf
[2]- Francis Fukuyama. (2013). What Is Governance? Center for Global Development. https://www.files.ethz.ch/isn/159182/1426906_file_Fukuyama_What_Is_Governance.pdf
[3] - World Bank, Governance - The World Bank's Experience, Washington, DC: The World Bank, 1994, p xiv. https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/711471468765285964/governance-the-world-banks-experience

التعقيدات وتحسين سرعة تنفيذ السياسات الحكومية، إضافة إلى التوجه لمفهوم تطوير القدرات البشرية عبر التدريب، والتأهيل المستمر للمسؤولين والموظفين في الجهات الحكومية.[1] إن أداء الحوكمة يشير إلى مدى فعالية تنفيذ أنظمة الحوكمة واتباع القواعد المتمثلة في: كيفية استخدام المعلومات، وكيفية مراقبة الأداء وتقييمه، ومستوى الإمتثال للانضباط، وإنفاذ العقوبات، وتطوير البنية الأساسية، وتخصيص الموارد، هذه المؤشرات العملية تكشف عن الصحة التشغيلية لأنظمة الحوكمة، وقدرتها على إحداث تحسينات في الأداء.[2] ولتحسين أداء وفعالية مؤسسات الدولة يتطلب إتباع جملة من الآليات كما حددها مايكل جونستون في النقاط الآتية:-

1- **ترسيخ سيادة القانون:** وذلك من خلال ممارسة سلطة الدولة باستخدام معايير مكتوبة ومنشورة والإسترشاد بها، والتي تجسد القيم الاجتماعية المدعومة على نطاق واسع وتتجنب الخصوصية وتتمتع بدعم شعبي واسع النطاق، إلا إن سيادة القانون الحقيقية تتطلب التعاون بين الدولة والمجتمع، وهي نتاج لعمليات اجتماعية معقدة.

2- **الشفافية:** تتمحور حول الأعمال الرسمية التي تتم بطريقة تجعل المعلومات الموضوعية والإجرائية متاحة، ومفهومة على نطاق واسع من قبل الأشخاص والمجموعات في المجتمع، مع مراعاة الحدود المعقولة التي تحمي الأمن والخصوصية.

3- **المساءلة:** وهي الإجراءات التي تتطلب من المسؤولين إتباع القواعد المعمول بها والتي تحدد العمليات والنتائج المقبولة، وإثبات إتباع تلك الإجراءات.[3] فالمساءلة هي العملية التي تقضي بتحميل منظمات الخدمة العامة والأفراد العاملين فيها المسؤولية عن القرارات التي يتخذونها، والأفعال التي يقومون بها، بما في ذلك رعايتهم للأموال العامة ونزاهتهم، وجميع أوجه الأداء طبقاً للقواعد والمعايير المتّفق عليها، والإبلاغ النزيه والدقيق عن النتائج والخطط المقررة، بعبارة أخرى أن القائمين على البرامج والأنشطة يعتبرون مسؤولين عن كفاءة وفعالية الإدارة.[4]

فمن خلال نشر البيانات والقرارات يتمكن المواطنون من متابعة الأداء الحكومي، والتأكد من مدى التزام المسؤولين بتطبيق السياسات والإجراءات بشكل عادل، كما وتساهم آليات المساءلة في فرض الرقابة الداخلية والخارجية على الأداء الحكومي، مما يؤدي إلى تحسين إدارة الموارد باستخدام آليات المراقبة والتقييم

[1] - سمير عبد العزيز الوسيمي. (2025). دور الحوكمة في إصلاح وتطوير الجهاز الحكومي.
https://stimulusgroups.org/wp-content/uploads/2025/02/

[2] - Altaf Virani. Zeger van der Wal. (2023). Enhancing the Effectiveness of Public Sector Performance Regimes: A Proposed Causal Model for Aligning Governance Design with Performance Logics. https://watermark.silverchair.com/gvac026.pdf?token

[3] - Michael Johnston. (2017). Good Governance: Rule of Law, Transparency, and Accountability. pp.2- 3. https://etico.iiep.unesco.org/sites/default/files/2017-09/unpan010193.pdf

[4] - المساءلة – لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (2011).
https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%A1%D9%84%D8%A9

المستمر، بما يُمكن من تحقيق استغلال أمثل للموارد المالية والبشرية، ويؤدي كذلك إلى رفع مستوى الثقة المجتمعية والتي من خلالها يشعر المواطنون بأنهم شركاء في صنع القرار، ما يعزز الإستقرار الاجتماعي والسياسي.[1]

4- **زيادة الفعالية والكفاءة:** تسعى الحوكمة إلى جعل المؤسسات تنتج نتائج تلبي احتياجات المجتمع مع تحقيق أفضل إستخدام للموارد المتاحة لها، ويشمل مفهوم الكفاءة في سياق الحوكمة أيضاً الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة.[2]

5- تعزيز المشاركة السياسية: ترتكز المشاركة السياسية على منح أفراد المجتمع فرصاً متساوية دون تمييز بينهم لإختيار حكامهم وممثليهم، وإبداء آرائهم في الشأن العام والمشاركة في صنع القرارات والسياسات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، في ظل بيئة سياسية وقانونية تكفل حرية الرأي والتعبير عنه، وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات، وتكرس مبادئ سيادة القانون وقيم المساءلة والشفافية.[3]

يتضح **إن** تطبيق الحوكمة يتم من خلال جملة من الآليات التي تسهم في توجيه وتوفير إرشادات تنظيمية جيدة في جميع أنواع أنشطة مؤسسات الدولة، فهي تمثل العناصر الأساسية المسؤولة عن نجاح تنفيذ البرامج والأهداف والغايات التي تحددها الحكومة بشكل منتظم، لتعزيز الثقة بين المواطنين والجهات الحكومية، بما يسهم في تحقيق إستقرار وتقدم المجتمعات.

المحور الثاني:- التحديات التي تواجه حوكمة مؤسسات الدولة في ليبيا

تواجه حوكمة مؤسسات الدولة الليبية تحديات عدة تعيق إستقرارها وتطورها في ظل إنقسامات سياسية وأمنية تشهدها البلاد منذ عام 2011. الأمر الذي يتطلب إتخاذ إجراءات عاجلة كما أشار التقرير الرابع حول الحوكمة في الدول العربية، مؤكداً على أن عوامل الإقصاء وعدم المساواة الممنهجة، وعدم إكتساب الإمكانات البشرية تساهم جميعها في تأجيج الإستياء من الدّولة ومؤسساتها، ويمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى مزيد من الإضطرابات الاجتماعية وعدم الإستقرار السياسي، وصولاً إلى نشوب النزاعات الخطيرة، إذا ما تُركت من دون معالجة.[4] يمكن تحديد التحديات التي تواجه حوكمة مؤسسات الدولة في ليبيا في النقاط التالية:-

---

[1] - سمير عبد العزيز الوسيمي. (2025). مرجع سبق ذكره

[2]- Yap Kioe Sheng. (n.d). What is Good Governance?. United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific. https://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf

[3] - الحكم الرشيد والمشاركة السياسية.(2013). نشرة إلكترونية سنوية صادرة عن وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي.https://www.mfnca.gov.ae/ar/media/altamkin-newsletter-content/good-governance-and-political-participation/

[4] - التقرير الرابع حول الحوكمة في الدول العربية المساواة، الإدماج والتمكين: أدوات فعّالة لمنع نشوب النزاعات. (2021) الإسكوا. https://www.unescwa.org/ar/publications

أولا: التحديات السياسية:

تشكل التحديات السياسية عائقاً كبيراً يحول دون حوكمة مؤسسات الدولة في ليبيا، وذلك بسبب الإنقسام الحاد بين الأطراف المتصدرة للمشهد السياسي في شرق البلاد وغربها، فقد فشلت الحكومات المتعاقبة منذ عام 2011 على تلبيتها الإستحقاقات السياسية التي تقود البلاد نحو الإستقرار، والخروج من حالة الجمود السياسي الراهنة، إن إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية يشكل تحدي كبير لإنهاء حالة الإنقسام، وإبعاد كل الأطراف المعرقلة للعملية السياسية، فبالرغم من الجهود الدولية الرامية لإيجاد قوانين توافقية تتم بموجبها الانتخابات، لا زال هناك الكثير من العوائق التي تحول دون التوصل إلى قوانين انتخابية توافقية، ما يؤجل إجراء الانتخابات إلى أجل غير معلوم.

ف ليبيا تعاني من تباين المواقف حول سبل إجراء الانتخابات، والمتابع للمشهد السياسي الليبي يكتشف مدى صعوبة تنظيم الانتخابات، مع عدم توافر عناصر أساسية وضرورية كي يقبل الجميع بنتائج العملية الديمقراطية التي يطالب بها الليبيين منذ عام 2011.[1]

إن جوهر الخلاف بين الأطراف الليبية الفاعلة يتمحور حول الإتفاق على القوانين الانتخابية، وتشكيل حكومة موحدة تذهب بالبلاد نحو انتخابات رئاسية وبرلمانية تنهي حالة الإنقسام السياسي في البلاد. وأتضح ذلك جلياً من خلال رفض رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة تسليم السلطة إلا لسلطة منتخبة بإعتباره السلطة الشرعية المنبثقة عن إتفاق جنيف 2021، في المقابل يتمسك مجلس النواب بإنفاذ هذا الشرط، مؤكداً أن الانتخابات لا يمكن أن تجري وسط انقسام حكومي، ووسط هذه الصراعات، أطلقت البعثة الأممية للدعم في ليبيا منتصف ديسمبر 2024، مبادرتها الجديدة التي بدأت العمل فيها بتشكيل اللجنة الاستشارية التي تضم 20 خبيراً قانونياً للعمل على فك عقد القوانين الانتخابية.[2] وتتمثل مهمة اللجنة الاستشارية في تقديم مقترحات ملائمة فنياً وقابلة للتطبيق سياسياً، لحل القضايا الخلافية العالقة من أجل تمكين إجراء الانتخابات، وذلك بالاستناد على المرجعيات والقوانين الليبية القائمة بما في ذلك الإتفاق السياسي الليبي، وخارطة طريق ملتقى الحوار السياسي الليبي وقوانين 6+6 الانتخابية.[3]

ثانيا: التحديات الاقتصادية

يمثل فشل الدولة الليبية في تنويع إقتصادها وإعادة هيكليته من الأسباب الرئيسية التي جعلت الاقتصاد الليبي قائماً على النفط والغاز، حيث شكل قطاع النفط والغاز في عام 2023 60٪ من إجمالي الناتج المحلي، و94٪ من الصادرات، و97٪ من الإيرادات الحكومية، وعلى الرغم من أن ليبيا تندرج ضمن الشريحة العليا من البلدان متوسطة

[1] - حسن الورفلي. (2023). 4 تحديات أساسية تواجه العملية الديمقراطية في ليبيا. مركز الإتحاد للأخبار. https://www.aletihad.ae/news

[2] - العربي الجديد. أسامة علي. ليبيا.(2025). إصلاحات القوانين الانتخابية بين تعقيدات السلاح والتدخل الخارجي. https://www.alaraby.co.uk/politics

[3] - بيان صحفي بشأن اللجنة الإستشارية.(2025). بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تُعلن عن تشكيل اللجنة الاستشارية. https://unsmil.unmissions.org/ar.

الدخل، إلا أن مؤشراتها الإنمائية وقدراتها المؤسسية لا تتناسب مع مستوى دخلها بالرغم من نمو الإنتاج اليومي للنفط هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أدت سنوات الصراع إلى توقف الإستثمارات وصيانة البنية التحتية، إلى جانب الوجود المشوه للدولة في الاقتصاد، وتقييد تنمية القطاع الخاص، ونتيجة لذلك، يواجه السكان محدودية فرص الحصول على خدمات صحية جيدة، وضعف النظام التعليمي وتقادمه، وانقطاع إمدادات الكهربا.[1] كما إن الإغلاقات المتكررة للحقول والموانئ النفطية من حين إلى آخر ترتب عليه انخفاض صادرات النفط، مما خلق عجز في ميزانية الدولة.[2]

يبقى المسار الاقتصادي أحد أهم المسارات التي يجب العمل على معالجته بشكل كامل، في ظل المطلبات المتكررة بالتوزيع العادل لعائدات النفط التي فشلت القيادات الراهنة في ليبيا في معالجتها، ما أدى إلى تهميش أقاليم بعينها، مثل إقليم فزان الذي يعاني مشكلات معيشية وأزمات متلاحقة تحتاج لتمويل مالي كبير.[3]

ففي ظل غياب إستراتيجية واضحة لتنويع الاقتصاد الليبي لن تتحقق تنمية مستدامة، الأمر الذي سيترتب عليه عجز الدولة على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، خاصة في ظل تقلبات أسعار النقط في الأسواق العالمية التي تؤثر سلباً على إيرادات الدولة.

كما إن إنتشار الفساد يعد من أبرز التحديات التي تواجه حوكمة مؤسسات الدولة في ليبيا، ف الفساد يؤثر سلباً على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، ويؤدي إلى تآكل موارد الدولة، وفقدان الثقة في مؤسساتها. ف كلما إرتفع مستوى الحوكمة في الدول كلما قلت معدلات الفساد، ولعل أبرز المؤشرات لقياس الفساد ينحصر في: فعالية الحكومة، وجودة الرقابة، وحكم القانون، والتحكم بالفساد عبر تفعيل حوكمة الإجراءات الإدارية، ودراسة أنواع الفساد عبر البلاغات الواردة والقضايا المسجلة، وحصر خدمات الدولة الأكثر عرضة للفساد، وقياس مخاطر الفساد بها، مع تطوير مؤشرات النزاهة الوطنية بمؤسسات الدولة.[4]

ففي ليبيا لا يكاد يوجد مجال لم يضربه الفساد، أن أغلب أصحاب القرار السياسي في البلاد مرتبطون ببارونات وأباطرة الفساد، أو متحالفون معهم على أساس المصالح المشتركة في ظل غياب الرقابة الفعلية، ومع اتساع دائرة تهريب النفط والوقود والتلاعب بالصفقات والاعتمادات المستندية، وسيطرة اللوبيات على الصفقات الكبرى، والعبث بمصير الدولة والمجتمع عبر استبعاد الحل السياسي والمصالحة الوطنية، والإبقاء على حالة التوتر والأزمة للتمسك بالسلطة إلى أجل غير مسمى، والإستفادة من امتيازاتها في نهب المزيد من المال العام.[5] من خلال شخصيات سياسية واقتصادية

---

[1] - البنك الدولي في ليبيا. (2024). https://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/overview

[2] - Hanspeter Mattes, ibid

[3] - حسن الورفلي. (2023). مرجع سبق ذكره

[4] - مؤشر مدركات الفساد. (2022). الهيئة العامة لمكافحة الفساد.
https://www.nazaha.gov.kw/nazaha/wp-content/uploads/2023/10

[5] - الحبيب الأسود. (2024). ليبيا تغرق في الفساد في غياب إرادة سياسية لانتشالها. صحيفة العرب. https://www.alarab.co.uk/

واجتماعية وثقافية وعسكرية تحكم قبضتها على مدن ومناطق بأكملها، تفرض حضوراً أمنياً قوياً يرغبون في إستمرار هذه الفوضى.[1]

إن ضعف المساءلة والفساد وغياب الشفافية الوافية، وإستيلاء النخبة على موارد الدولة المخصّصة لخدمة جميع المواطنين، وضعف مؤسّسات الدولة، بما فيها الإدارات العامة، كل هذا يؤدي إلى تقويض تطور الأنظمة السياسية والمؤسساتية اللازمة لقيام أنظمة حوكمة تستجيب لمتطلبات المجتمع.[2]

ووفقاً لـ مؤشر مدركات الفساد لعام 2024 الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية، فقد احتلت ليبيا المرتبة 173 من بين 180 دولة، متقدمة بثلاثة مراكز مقارنة بعام 2023، حيث احتلت ليبيا المرتبة 170، وفي تصنيف عام 2024، جاءت جنوب السودان في المركز الأخير برصيد 8 نقاط، تليها الصومال في المركز 179 برصيد 9 نقاط، وفنزويلا في المركز 178 برصيد 10 نقاط، وسوريا في المركز 177 برصيد 12 نقطة، ثم ليبيا واليمن وإريتريا وغينيا الاستوائية، برصيد 13 نقطة لكل منها.[3]

إن الفساد المستشري في مؤسسات الدولة الليبية أعاق جهود الإصلاح وأدى إلى تآكل الثقة في مؤسسات الدولة. وبالتالي ينبغي على المؤسسات العامة أن تلتزم بأعلى معايير الشفافية وتخضع لنفس معايير المحاسبة والأفصاح والإمتثال والمراجعة العالية ذات الجودة التي تخضع لها المؤسسات العالمية.[4]

ثالث: التحديات الأمنية

تمثل التحديات الأمنية أحد إبرز المعوقات التي تحول دون بناء مؤسسات حقيقية في ليبيا، فقد إتصفت مؤسسات الدولة الليبية قبل 2011، بأنها مؤسسات ليس لديها هياكل مستدامة تضمن إستمراريتها، وبعد سقوط نظام القذافي تم ملء الفراغ بمجموعات مسلحة تفتقر إلى الإنضباط أو التماسك، وقد جعلت هذه الظروف مهام تسريح المقاتلين، ونزع السلاح، وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، مهمة مستحيلة بالنسبة للحكومات الضعيفة المتعاقبة التي تولت السلطة منذ عام 2011.[5] بل لم تتمكن المؤسسات السياسية التي نشأت بعد 2011، من التغلب على المصالح المتباينة للجهات الفاعلة المسلحة وغير المسلحة المختلفة، وبالتالي فشلت الأطراف المتصدرة

[1] - Noureddine Selmi. (2024).Libya in transition: governance challenges and civil society's prospects in political and economic reforms. Global Security Health Science and Policy. file:///C:/Users/Ali/Downloads/Libyaintransitiongovernancechallengesandcivilsocietysprospectsinpoliticalandeconomicreforms.pdf

[2] – التقرير الرابع حول الحوكمة في الدول العربية المساواة، الإدماج والتمكين: أدوات فعّالة لمنع نشوب النزاعات. (2021) الإسكوا. مرجع سبق ذكره.

[3] - The Libya Observer. (2025). Libya ranks 173rd in 2024 CPI. https://libyaobserver.ly/inbrief/libya-ranks-173rd-2024-cpi

[4] -إمحمد أبوالقاسم. عمار طهرات. (2018). تفعيل آليات الحوكمة ودورها في تحسين أداء المؤسسات العمومية. مجلة العلوم الإنسانية المجلد81 / العدد: 20. ص 38. https://asjp.cerist.dz › downArticle

[5] - Mohamed Eljarh. (2016). Security Challenges and Issues in the Sahelo- Saharan Region. https://library.fes.de/pdf-files/bueros/fes-pscc/14016.pdf

للمشهد السياسي والعسكري من صياغة سياسة إجماع وطني تُمكن من فرض احتكار الدولة للعنف، وذلك بسبب الإنقسامات التاريخية في ليبيا التي اشتدت منذ سقوط القذافي.[1]

كما أدت التحديات الأمنية الداخلية إلى جانب الإفتقار إلى المؤسسات العاملة، والمجموعات المسلحة وإنتشار السلاح في بيئة خارجة عن القانون التي نشأت في ليبيا بعد 2011، إلى تعريض البلاد لتهديدات أمنية كبيرة، علاوة إلى ذلك، أصبحت ليبيا بلد العبور المفضل في المنطقة لأنشطة شبكات الإتجار بالبشر والمخدرات، وقد أضاف ذلك التهديد بعداً إقليمياً جديداً للتحديات الأمنية التي تواجهها ليبيا، مع تداعيات أمنية كبيرة على المنطقة بأكملها خاصة شمال أفريقيا والساحل وأوروبا.[2]

إن فكرة نزع سلاح المجموعات المسلحة طوعاً غير واقعية، ولن تنجح في ظل ضعف الحكومة المركزية، ومن المهم أن ندرك أن كون الفرد عضواً في مجموعة مسلحة، أصبح ذلك يمثل رمزاً للمكانة الاجتماعية بالنسبة للعديد من الشباب، وفي ظل غياب الفرص المهنية، مثل ذلك وظيفة دائمة بالنسبة للمنحرطين في المجموعات المسلحة.[3] إن الأوضاع الأمنية الحالية أتاحت للكيانات الموازية لمؤسسات الدولة، ومنها الميليشيات السيطرة والتحكم في مؤسسات الدولة، والتأثير في عملية صنع القرار فيها.[4] حيث يمثل غياب الأمن أو ضعفه من الأسباب الرئيسية لإحتفاظ الأفراد والجماعات بأسلحتها التي تستغل ضعف الدولة وأجهزتها الأمنية، الأمر الذي يتطلب إصلاح القطاع الأمني وبنيته الأساسية لبناء السلام وديمومته.[5]

إن يجعل الدولة توصف بأنها فاشلة: وهو عدم إمتلاكها قدرة السيطرة والتحكم في إقليمها مع عجزها عن القيام بمختلف الوظائف الموكلة إليها: كالأمن وفرض القانون واحترامه، وتلبية حاجيات مواطنيها وحماية حقوقهم السياسية، إضافة إلى ذلك ضعف تحكمها في العنف المشروع، فتغيب في الدولة الفاشلة مظاهر السلطة وأشكال التنظيم السياسي، وضعف أجهزتها الأمنية والعسكرية مع انتشار الفساد، مما يعيق قدرتها على مكافحة أشكال الجريمة المنظمة والإرهاب.[6]

---

[1] - Hanspeter Mattes. (2014). Challenges to State Building after the Fall of Qaddafi https://www.mei.edu/publications/challenges-state-building-after-fall-qaddafi

[2] - Mohamed Eljarh. ibid

[3] - Hanspeter Mattes, ibid

[4] – آمال العبيدي.(2020). دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق. الجزء الثالث من دراسة أولية لمشروع الحوار االجتماعي واالقتصادي الليبي.
file:///C:/Users/Ali/Downloads/E_ESCWA_CL6.GCP_2020_TP.1-AR%20(8).pdf

[5] – فريدة حموم. (2019).التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية: الجزائر. العدد 2. file:///C:/Users/Ali/Downloads

[6] – المرجع نفسه

نستخلص من ذلك إن عدم قدرة الدولة على إحتكار العنف يحول دون بناء مؤسسات الدولة، وفشل الدولة في بناء جيش موحد سيسمح ببقاء المجموعات المسلحة التي تعيق قدرة الحكومة على تنفيذ القوانين وبسط الأمن، بل سيجعلها راهينة لتلك المجموعات.

الخاتمة:

تواجه ليبيا تحديات كبيرة تحول دون حوكمة مؤسساتها نتيجة لتراكمات سياسية واقتصادية وأمنية ازدات حدة بعد عام 2011، بسبب الصراعات بين الأطراف السياسية والعسكرية المتصدرة للمشهد، تلك الصراعات جعلت من عملية إصلاح مؤسسات الدولة وإعادة هيكليتها مهمة صعبة تتطلب جهوداً كبيرة لإصلاحها، فالإنقسام السياسي أفرز حكومتان متنافستان إحداهما في شرق البلاد والأخرى في غربها، مما أضعف مؤسسات الدولة وافقدها الشرعية، وحال دون رسم سياسات عامة موحدة للدولة الليبية، ناهيك عن التحديات الاقتصادية وإنتشار الفساد في المؤسسات الحكومية بسبب غياب الشفافية وعدم المساءلة، الأمر الذي عزز ثقافة الإفلات من العقاب، بالإضافة إلى التوزيع غير العادل لموارد الدولة، كل ذلك إنعكس سلباً على أداء وفاعلية مؤسسات الدولة الليبية.

النتائج:

- التحديات السياسية أعاقت حوكمة مؤسسات الدولة في ليبيا مما حد من القدرة على إتخاذ قرارات فعالة وتنفيذ سياسات عامة موحدة للدولة الليبية.
- الفساد المستشري في مؤسسات الدولة الليبية أعاق جهود الإصلاح ونتج عنه إهدار لموارد الدولة.
- إن الأوضاع الأمنية الحالية أتاحت للكيانات الموازية لمؤسسات الدولة ومنها الميليشيات السيطرة والتحكم في مؤسسات الدولة، والتأثير في عملية صنع القرار فيها، بما إنعكس سلباً على أداء وفاعلية مؤسسات الدولة الليبية.

الإقتراحات:

- توحيد المؤسسات السياسية سـ يسهم في حوكمة مؤسسات الدولة الليبية ويساعد في بناء دولة قوية ومستقرة.
- تعزيز الأمن من خلال بناء قوات امنية موحدة تسهم في فرض الأمن وإستقرار الدولة الليبية.
- تنويع الاقتصاد وعدم الإكتفاء بالعوائد النفطية سيخلق بيئة إستثمارية أكثر إستقراراً.
- مواجهة الفساد من خلال إستراتيجية شاملة تعزز الشفافية والمساءلة وتفعل دور المؤسسات الرقابية وتوعية المجتمع بأهمية مكافحة الفساد.

قائمة المراجع:

مواقع إلكترونية باللغة العربية:

- آمال العبيدي.(2020). دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق. الجزء الثالث من دراسة أولية لمشروع الحوار االجتماعي واالقتصادي الليبي. تاريخ الوصول 2025/1/10.
file:///C:/Users/Ali/Downloads/E_ESCWA_CL6.GCP_2020_TP.1-AR%20(8).pdf
- الحبيب الأسود. (2024). ليبيا تغرق في الفساد في غياب إرادة سياسية لانتشالها. صحيفة العرب. تاريخ الوصول 2025/1/10.
https://www.alarab.co.uk/
- التقرير الرابع حول الحوكمة في الدول العربية المساواة، الإدماج والتمكين: أدوات فعّالة لمنع نشوب النزاعات. (2021). تاريخ الوصول 2015/1/11 الإسكوا. https://www.unescwa.org/ar/publications
- البنك الدولي في ليبيا. (2024). تاريخ الوصل 2025/1/15.
https://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/overview
- الحكم الرشيد والمشاركة السياسية.(2013). نشرة إلكترونية سنوية صادرة عن وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي. تاريخ الوصول 2025/1/20.
https://www.mfnca.gov.ae/ar/media/altamkin-newsletter-content/good-governance-and-political-participation/
- المساءلة – لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (2011). تاريخ الوصول 2025/1/20.
https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary
- العربي الجديد. أسامة علي. ليبيا.(2025). إصلاحات القوانين الانتخابية بين تعقيدات السلاح والتدخل الخارجي. تاريخ الوصول 2025/1/25.
https://www.alaraby.co.uk/politics
- بيان صحفي بشأن اللجنة الإستشارية.(2025). بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تُعلن عن تشكيل اللجنة الاستشارية. تاريخ الوصول 2025/1/25. https://unsmil.unmissions.org/ar
- حسن الورفلي. (2023) 4 تحديات أساسية تواجه العملية الديمقراطية في ليبيا. مركز الإتحاد للأخبار. تاريخ الوصول 2025/2/5.
https://www.aletihad.ae/news
- فريدة حموم. (2019).التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية: الجزائر. العدد 2. تاريخ الوصول 2025/2/10. file:///C:/Users/Ali/Downloads
- سمير عبد العزيز الوسيمي. (2025). دور الحوكمة في إصلاح وتطوير الجهاز الحكومي. تاريخ الوصول 2025/2/15.
https://stimulusgroups.org/wp-content/uploads/2025/02/
- مؤشر مدركات الفساد. (2022). الهيئة العامة لمكافحة الفساد. تاريخ الوصول 2025/1/12.
https://www.nazaha.gov.kw/nazaha/wp-content/uploads/2023/10

مجلات علمية باللغة الإنجليزية

- James N Rosenau. (1995). Governance in the Twenty-First Century', Global Governance, 1, (1), p 14.
- Thomas G Weiss. (2000). Governance, good governance and global governance: conceptual and actual challenges. Third World Quarterly, Vol 21, No 5, pp 795– 814, p. 796

- Thomas G Weiss. (2000). Governance, good governance and global governance: conceptual and actual challenges. Third World Quarterly, Vol 21, No 5, pp 795– 814, p. 796

مواقع إلكترونية باللغة الإنجليزية

- Altaf Virani. Zeger van der Wal. (2023). Enhancing the Effectiveness of Public Sector Performance Regimes: A Proposed Causal Model for Aligning Governance Design with Performance Logics. Retrieved December 20, 2024, from https://watermark.silverchair.com/gvac026.pdf?token

- European Parliament. (2021). Libya: Political Situation Ahead of Elections. Retrieved December 20, 2024, from https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2021/698859/EPRS_ATA(2021)698859_EN.pdf

- Francis Fukuyama. (2013). What Is Governance? Center for Global Development. Retrieved December 21. 2024, from https://www.files.ethz.ch/isn/159182/1426906_file_Fukuyama_What_Is_Governance.pdf

- Hanspeter Mattes. (2014). Challenges to State Building after the Fall of Qaddafi. Retrieved December 21, 2024, from https://www.mei.edu/publications/challenges-state-building-after-fall-qaddafi

- Johnston, M. (2017). Good Governance: Rule of Law, Transparency and Accountability. Retrieved December 22, 2024, from https://etico.iiep.unesco.org/sites/default/files/2017-09/unpan010193.pdf

- Michael Johnston. (2017). Good Governance: Rule of Law, Transparency, and Accountability. pp.2- 3. Retrieved December 27, 2024, from https://etico.iiep.unesco.org/sites/default/files/2017-09/unpan010193.pdf

- Mohamed Eljarh. (2016). Security Challenges and Issues in the Sahelo- Saharan Region. Retrieved January 5, 2025, from https://library.fes.de/pdf-files/bueros/fes-pscc/14016.pdf

- Noureddine Selmi. (2024).Libya in transition: governance challenges and civil society's prospects in political and economic reforms. Global Security Health Science and Policy. Retrieved January 10, 2025, from file:///C:/Users/Ali/Downloads/Libyaintransitiongovernancechallengesandcivilsocietysprospectsinpoliticalandeconomicreforms.pdf

- Sweta Mishra. (1997). Concept of Governance. Retrieved February 5, 2025, from https://egyankosh.ac.in/bitstream/123456789/76697/1/Unit-4.pdf

- The Libya Observer. (2025). Libya ranks 173rd in 2024 CPI. Retrieved February 10, 2025, from https://libyaobserver.ly/inbrief/libya-ranks-173rd-2024-cpi

- World Bank, Governance - The World Bank's Experience, Washington, DC: The World Bank, 1994, p xiv. Retrieved March 3, 2025, from https://documents.worldbank.org

- Yap Kioe Sheng. (n.d). What is Good Governance?. United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific. Retrieved March 3, 2025, from https://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf